الباب الخامس

أمريكا والقضية الفلسطينية

السياسة الأمريكية والقضية الفلسطينية

منذ نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات، واثر قيام دولة إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني، واعتراف الولايات المتحدة بها بشكل سريع ومفاجئ، اتسمت السياسة الأمريكية في المنطقة بالشكل العدوانى المؤيد لإسرائيل، حيث كانت تدعم إسرائيل وعدوانها المستمر على الدول العربية وكانت تسعى إلى وضع دول الشرق الأوسط في مواجهة الاتحاد السوفيتي ابان الحرب الباردة وكانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢، التي قامت في مصر، بداية انطلاق عربي جديد، وتكوين تيار قومي عربي، عرف فيما بعد بالتيار الناصري، الذي اصطدم مع السياسة الأمريكية في المنطقة في مواجهته للسياسات الاستعمارية ولإسرائيل التي شكلت امتدادا ورأس حربة للاستعمار،الذي دعمها وساعد على إنشائها وأصر على مدها بكل أشكال العون المادي والمعنوي وقد عزز هذا الموقف رفض الولايات المتحدة الأمريكية تمويل إنشاء السد العالي قرب أسوان في جنوب مصر، والذي نظر إليه على أساس أنه أمل مصر في نهضتها الحديثة، وبالتالي أصبح الموقف وكأن أمريكا ترفض مساعدة الدول العربية في تأمين حاجاتهم المستقبلية، وأنها تريد أن يبقى العرب ضعفاء، لكي يظلوا لقمة سائغة في فم إسرائيل، صنيعتها في المنطقة بعد مضي سنة على توقيع اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول

العربيـة، فـي ١٩٥٠/١٠/٢٥، أصـدرت الولايـات المتحـدة وبريطانيـا وفرنسا بيانا ثلاثيا، أعلنت فيه رغبتها في إعادة السلام والاستقرار في المنطقة، ومعارضتها لأي استخدام للقوة أو أي تهديد بها، وبعد تأميم قناة السويس، التي كانت مملوكة لشركة فرنسية بريطانية، شنت إسرائيل عدوانا على مصر عام ١٩٥٦، وعندما انسحبت القوات المعتدية، بما فيها القوات الإسرائيلية من أرض مصر، عزت ذلك إلى موقف الاتحاد السوفيتي، وتم تجاهل المواقف الأمريكية التي أدت إلى انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، حيث بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الشعوب العربية الحديث وفي منتصف الخمسينات من القرن العشرين، تصدرت الولايات المتحدة مواجهة الاتحاد السوفيتي التي تنوعت أساليبها وأشكالها وبعد حرب ٦٧اتهمت الولايات المتحدة بمساعدة إسرائيل في احتلالها لهذه الأراضي وبعد هذه الفترة الصعبة شهدت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية تطورا هاما، فزادت المساعدات الأمريكية لإسرائيل في كل المجالات وزاد اهتمام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل واستمرار وجودها ووقفت الولايات المتحدة في وجه كل القرارات التي تصدر عن الأمم المتحدة، والتي تدين اعتداءات إسرائيل على الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة، فزاد ذلك من عداء الشعوب العربية، التي كانت تطلق الدعوات الواسعة لمقاطعة البضائع الأمريكية، وكانت حرب النفط واحدة من هذه الحروب، التي أعلنت بعد حرب عام

١٩٧٣،وبعد عام ١٩٧٣، طرحت مفاهيم جديدة في السياسة العربية، واتجهت الأنظار إلى الولايات المتحدة على أساس أنها تملك إدارة الحل السياسي في المنطقة، وطرحت مضامين أخرى للعلاقة الأمريكية العربية، وخاصة بعد أن تعرض الاتحاد السوفيتي إلى حملة انتقادات واسعة من أطراف عربية وأسفرت هذه السياسة الجديدة عن عقد اتفاقيات سلام مع مصر وإسرائيل في كامب ديفيد، انسحبت بموجبها إسرائيل من الأراضي المصرية التي احتلتها خلال حرب ١٩٦٧.

ومع سقوط الاتحاد السوفيتي توجت الولايات المتحدة نفسها زعيمة للعالم، وقادت تحالفا عالميا واسعا في معركة ضد العراق، الذي أقدم على احتلال الكويت عام ١٩٩٠، ثم سعت بعدها إلى دعوة الدول العربية بما فيهم الفلسطينيون وإسرائيل الى مؤتمر السلام الذي عقد في مدريد، حيث طرحت مبادرة سلام تقوم على مبادئ أساسية، لم تلتزم بها إسرائيل،على الرغم من توقيع إعلان المبادئ في أوسلو، الذي اطلق عملية سلام واسعة، عطلتها إسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة، التي يظل قرارها مؤيدا لإسرائيل وخلاصة القول، إن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وحول القضية الفلسطينية،هي سياسة ترتكز على أمن إسرائيل، وضمان مستقبلها هكذا كانت، وما زالت، ولا أحد يعرف إلى متى ستستمر.

الدور الأمريكي في قضيه اللاجئين

نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨م نتيجة لعوامل متعددة، نفهمها بالرجوع إلى تاريخ القضية الفلسطينية وجذورها فالمؤامرة للاستيلاء على فلسطين وترحيل شعبها بدأت مع نشأة ما يسمى المشكلة اليهوديّة في أوروبا الشرقية إثر مقتل قيصر روسيا ألكسندر الثاني الذي وجّه الاتهام به إلى اليهود، فأخذوا على أثرها ونتيجة للضغط عليهم بالهجرة إلى أوروبا الغربيّة وأمريكا الشمالية والجنوبية، مما أتاح الفرصة للحركة الصهيونية فى الظهور والمطالبة بإنشاء كيان آمن مستقل لليهود في فلسطين حلاً لمشكلتهم واستطاعت الحركة الصهيونية بأكاذيبها استمالة عطف الكثير من الأمريكيين والأوروبيين، ولاسيّما بعد نجاحها في إقناع الحركة البروتستانتية القائمة على الفكر التوراتي بأن اليهود هم أهل فلسطين المشردين على الأرض الذين سوف يجمعهم الله في فلسطين لعودة المسيح المنتظر وبالتدقيق في سلوك اليهود نجد أنهم أحسنوا التخطيط لتحقيق هدفهم في الاستيلاء على فلسطين ونجحوا في توظيف السياسة البريطانية لخدمة مشروعهم، ثم توجهوا للاستفادة من الوجود الأوروبي فى فلسطين من خلال القناصل الذين لعبوا دوراً هاماً في تقويض نظام الحكم العثماني الرسمي لفلسطين وتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق الرغبة اليهودية في

الهجرة إليها ولا يمكن إغفال مصالح القوى الاستعمارية ومطامعها في المنطقة المتمثلة فى القوة العظمى آنذاك بريطانيا في إنشاء كيان فاصل بين جناحي العالم الإسلامي يمنع وحدته ويضمن ضعفه وتفككه، فقرّر المجتمعون في مؤتمر لندن ما بين ١٩٠٥م ١٩٠٧م إنشاء الكيان الصهيوني ليكون حاجزاً بشرياً شرق المتوسط معادياً لشعب المنطقة، وفي الوقت نفسه صديقاً للدول الأوروبية وفعلاً بدأ التوغل الصهيوني في أرض فلسطين على شكل هجرات يهودية متواصلة وتشكيل العصابات المسلحة التي مارست فيما بعد أبشع سياسات القتل والتنكيل، بأسلوب خلت منه الرحمة وسكتت عنه الحضارة الأوروبية، أدّت في نهاية المطاف إلى اغتصاب وطن بأكمله وتشريد حوالي ثمانمائة ألف فلسطيني أصبحوا لاجئين فالفكر الصهيوني ينفي علاقة الشعب الفلسطيني بوطنه ويعده عنصراً غير ثابت على الأرض وبالتالي من المباح إجلاؤه عنها لإحلال اليهود القادمين من شتى بقاع الأرض مكانهم تحت ذرائع ومزاعم توراتية لا أساس لها من الصحّة وكان العراق أحد هذه الجهات التي اقترحتها الخطط الصهيونية لتهجير الفلسطينيين إليه وإعادة توطينهم فيه وعن الموقف الأمريكي ففي جهود السعي التي بذلها الصهاينة للحصول على الدعم الغربي لمشروع ترحيل الفلسطينيين إلى خارج فلسطين، وفي ظل تعاطف الرئيس الأمريكي روزفلت ومساندته للصهيونية، فقد طرح الصهاينة عليه مشروعهم من خلال ممثله

الشخصي الجنرال باترك هرلي حين زار فلسطين عام ١٩٤٣، فقد نص إدوارد نورمان في خطته على ضرورة توريط الجانب الأمريكي في دعم مشروع الترحيل إلى العراق، ملوحا بأهمية العراق وثرواته في دعم الحرب الأمريكية وفي ١٩٤٥ وجّه نورمان رسالة إلى الرئيس الأمريكي هاري ترومان يطلب فيها مساندته لمشروع ترحيل الفلسطينيين مبيناً أن إعادة توطينهم في العراق لا يتضمن أية صعوبات وأن الصعوبات التي يمكن أن تظهر تكمن في الوجود الفلسطيني في فلسطين .

وتوالت المشاريع الأمريكية بعد النكبة الداعية في معظمها إلى التوطين خارج فلسطين ورفض مبدأ العودة إلى الأراضي التي خرج منها الفلسطينيون عام ١٩٤٨ أو العودة في أحسن الظروف إلى أراضي الدولة الفلسطينية القادمة .

فجاء مشروع جونستون أو مشروع الإنماء الموحد لموارد مياه نهر الأردن في الفترة ما بين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٥ ليدعو الفلسطينيين إلى إخلاص العيش مع جيرانهم والقبول بالدولة الإسرائيلية في حين يجري توطين الآخرين في البلاد العربية، ثم تلاه مشروع دالاس عام ١٩٥٦ لينزع عن القضية الفلسطينية الصبغة السياسية ويعدها قضية لاجئين تحل عن طريق التوطين، وفي عام ١٩٦٩ قدم هنري كيسنجر مشروعاً لعودة لاجئي عام ١٩٦٧ وتوطين لاجئي ١٩٤٨ في البلدان العربية التي لجأوا إليها ، وفي عام ١٩٩٧ شكل مجلس الشئون الخارجية الأمريكي

مجموعة برئاسة دزن أرزت لدراسة القضية الفلسطينية، فجاءت توصياتها بتوزيع اللاجئين الفلسطينيين على مختلف أنحاء العالم أما كلينتون فقد بنى رؤيته لعملية السلام وحق العودة وإنهاء قضية اللاجئين في مفاوضات كامب ديفيد على وثيقة أبو مازن بيلين التي عدّت حق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم حلاً غير عمليّ، ولذا يجب العمل على عودة الفلسطينيين إلى أراضي الدولة الفلسطينية وتسهيل هجرة الفلسطينيين في البلدان العربية المجاورة وتوطينهم بالإضافة إلى إمكانية لمّ شمل بعض الأسر من مواليد عام ١٩٤٨ .

وفي عام ٢٠٠٣ أطلّ علينا الرئيس جورج بوش بخارطة الطريق التي تبنتها المجموعة الرباعية أمريكا وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والتي نادت بالاتفاق على حل واقعي شامل وعادل لقضية اللاجئين وفي سياق الحل الأمريكي المطروح حالياً من الرئيس باراك أوباما فقد رأى في أن وثيقة جينيف تمثل الحل الأمثل للتفاوض بشأن عدد من القضايا المصيرية من بينها حق العودة وحسب ما نقلت الصحافة الإسرائيلية ، عن رئيس طاقم البيت الأبيض رام عمانويل فإن مبادرة جنيف هي أساس التسوية الدائمة فمن الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تلعب يوماً دوراً محايداً حيال القضية الفلسطينية

وإنما كانت منحازة دوماً إلى الجانب الإسرائيلي بشكل واضح وجلي .

الفيتو ضد المصالح الفلسطينية

يشكل الاستخدام الأمريكي للفيتو ضد الطلب الفلسطيني للعضوية في الأمم المتحدة هاجسا طالما أرق القضية الفلسطينية، إذ اعتادت الولايات المتحدة على استخدام حق النقض (الفيتو) في أي قرار يهدف للنيل من إسرائيل على المستوى الدولي، أو أي قرار يصب في المصلحة الفلسطينية .

وفيما يلي المشاريع التي استخدمت الولايات المتحدة ضدها الفيتو لحماية إسرائيل من قرارات في مجلس الأمن والتي تدين التصرفات والاعتداءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين:

ـ عام ١٩٦٧ استخدم الفيتو ضد مشروع قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار أثناء حرب يونيو.

ـ ٢٦ يوليو ١٩٧٣ فيتو ضد مشروع قرار عربي يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه، ويطالب الاحتلال بالانسحاب الفوري من الأراضي العربية المحتلة.

ـ ٢٥ يناير ٢٩ يونيو ١٩٧٦ فيتو ضد مشروع قرار تقدمت به باكستان وبنما وتنزانيا ورومانيا، وينص على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير.

ـ مارس ١٩٧٦ استخدم مرة ثانية ضد مشروع قرار يطلب من الاحتلال الامتناع عن أية أعمال عدوانية ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة.

ـ ٣٠ أبريل ١٩٨٠ فيتو ضد مشروع باكستاني، وكان يدعو إلى إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المناقشات بنفس حقوق الدولة العضو في الأمم المتحدة.

ـ ٢ أبريل ١٩٨٢ ضد مشروع قرار يدين محاولة إسرائيل اغتيال رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة.

ـ ٢٠ أبريل ١٩٨٢ استخدم ضد مشروع قرار عربي يدين حادث الهجوم الإسرائيلي على المسجد الأقصى.

ـ وفي ١٥ فبراير ١٩٨٣ ضد مشروع قرار يدين إسرائيل لارتكابها مذابح مخيمي اللاجئين الفلسطينيين صبرا وشاتيلا في لبنان .

ـ ١٣ سبتمبر ١٩٨٥ استخدم ضد مشروع قرار أمام مجلس الأمن يدين ممارسات الاحتلال القمعية بحق الفلسطينيين .

ـ ٣٠يناير ١٩٨٦ استخدم ضد مشروع قرار يدين الانتهاكات الإسرائيلية لحرمة المسجد الأقصى، ورفض مزاعم الاحتلال باعتبار القدس عاصمة لها.

ـ ٢٠ فبراير ١٩٨٧ استخدم الفيتو ضد مشروع قرار يستنكر سياسة القبضة الحديدية للاحتلال، وسياسة تكسير عظام الأطفال الذين يرمون الحجارة خلال الانتفاضة الأولى.

ـ ١ فبراير ١٩٨٨ استخدم ضد اقتراح يطالب بالحد من عمليات الانتقام الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

ـ ١٥ أبريل ١٩٨٨ استخدم ضد مشروع قرار يدين الاحتلال لاستخدامه سياسة القبضة الحديدية تجاه الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في أعقاب طردها ثمانية فلسطينيين.

ـ ١ فبراير ١٩٨٩ ضد مشروع قرار يرفض ممارسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستخدم في ١٨ فبراير ١٩٨٩ ضد مشروع قرار يدين انتهاكات الاحتلال لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.

ـ ٩ يونيو ١٩٨٩ استخدم ضد مشروع قرار لدول عدم الانحياز يدين الاحتلال بسبب استخدامه سياسات قمعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ـ ٧ نوفمبر ١٩٨٩استخدم الفيتو ضد مشروع قرار يدين ممارسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ـ١ يونيو ١٩٩٠ استخدم ضد مشروع قرار قدمته دول عدم الانحياز، ويدعو إلى إرسال لجنة دولية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لتقصي الحقائق حول ممارسات الاحتلال القمعية ضد الشعب الفلسطيني.

ـ ١٧ مارس ١٩٩٥ استخدم ضد مشروع قرار يطالب الاحتلال بوقف قراراته القاضية بمصادرة ٥٣٠٠٠م٢ من الأراضي العربية في القدس

الشرقية.

كما استخدم في٧ مارس ١٩٩٧ ضد مشروع قرار يطالب الاحتلال بوقف أنشطته الاستيطانية في شرق القدس المحتلة. كما استخدم بتاريخ٢١ مارس ١٩٩٧ ضد مشروع قرار يدين بناء الاحتلال لمستوطنات في جبل أبو غنيم شرق مدينة القدس المحتلة. وفي٧ مارس ٢٠٠١ استخدم ضد قرار يسمح بإنشاء قوة مراقبين دوليين لحماية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي ١٤ ديسمبر٢٠٠١ استخدم ضد مشروع قرار يطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ويدين التعرض للمدنيين. وفي ٢٠ ديسمبر٢٠٠٢ استخدم ضد مشروع قرار قدمته سورية لإدانة قتل قوات الاحتلال عدة موظفين من الأمم المتحدة، فضلا عن تدميرها المتعمد لمستودع تابع لبرنامج الأغذية العالمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في نهاية شهر نوفمبر .2002 وفي ١٤ يوليو ٢٠٠٣ استخدم ضد مشروع قرار يطالب بإزالة الجدار العنصري الذي أقامه الاحتلال على الأراضي الفلسطينية.

وفي١٦ يوليو ٢٠٠٣ استخدم ضد مشروع قرار لحماية الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، بعد قرار البرلمان الإسرائيلي بالتخلص منه

وفي٢٥ مارس ٢٠٠٤ استخدم ضد مشروع قرار قدمته الجزائر يدين الاحتلال لاغتياله الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حماس.

وفي ٥ أكتوبر ٢٠٠٤ استخدم ضد مشروع قرار يطالب الاحتلال بوقف عدوانه على شمال قطاع غزة، والانسحاب من هناك وفي ١٣ يوليو ٢٠٠٦ استخدم ضد قرار يطالب بإطلاق سراح جلعاد شاليط، الجندي الأسير لدى حماس مقابل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، ويطالب بوقف الحصار والتوغل الإسرائيلي في قطاع غزة.

وفي١١ نوفمبر٢٠٠٦استخدم ضد مشروع قرار بسبب ارتكاب الاحتلال مجزرة بيت حانون التي أسفرت عن استشهاد عشرين فلسطينيا وإصابة العشرات بجروح وكان آخر فيتو استخدمته الولايات المتحدة في ١٨ فبراير ٢٠١١ ضد مشروع قرار عربي يدين الاستيطان في الضفة الغربية والقدس ويعتبره غير شرعي.

أثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على القضية الفلسطينية :

كان الحدث الأبرز في القضية الفلسطينية ومسيرة تسويتها قبل أحداث واشنطن ونيويورك انعقاد قمة كامب ديفيد في عام ٢٠٠٠ بحضور ياسر عرفات وإيهود باراك ورعاية الرئيس الأمريكي كلينتون ، وقد فشلت هذه القمة، ثم قام شارون رئيس المعارضة الإسرائيلية آنذاك بزيارة المسجد الأقصى في تحد سافر للمشاعر ، ليس للفلسطينيين وحدهم ، وإنما كافة

أبناء الأمة أيضاً، ثم اندلعت انتفاضة الأقصى.

وبالنسبة للموقف الأمريكي في تلك الفترة من القضية الفلسطينية، فإن الوقوف عليه يكون من خلال معرفة خلفياته، حيث إن الرئيس جورج بوش الذي كان قد تولى الحكم حديثاً قد صعد إلى كرسي الرئاسة وبوش ينتمي إلى التيار الأصولي المسيحي الأقرب إلى الصهيونية أي إنه مسيحي صهيوني ذو خلفية دينية حتى وإن ظهر بغير هذه الصورة، كذلك لم يكن في أولويات الرئيس بوش حل النزاع في منطقة الشرق الأوسط ، والحزب الجمهوري الذي ينتمي له الرئيس يتبنى فكرة ترك النزاع بدلاً من الدخول فيه وهو معقد ، كذلك فإن بوش كان في كثير من الحالات يميل إلى مناصرة الكيان الصهيوني حتى لو كان على حساب الأمن القومي الأمريكي .

إن الأهم من ذلك أن اليهود يتولون مناصب مهمة وحساسة في إدارة بوش يستطيعون من خلالها توجيه السياسات الأمريكية لصالحهم، فمساعد وزير الدفاع الأمريكي هو صهيوني يدعى وولثز ، كذلك فإن المنصب الأكثر جدلاً الذي يتولاه يهودي هو مجلس السياسات الدفاعية الذي يرأسه ريتشارد بيرل وهو من أكثر المقربين للكيان الصهيوني ، بل إنه متهم بالتجسس لصالح إسرائيل والتعاون مع الجاسوس الصهيوني الشهير بولارد ولذلك فإنه يلاحظ أن وزارة الدفاع الأمريكية غالباً ما تتبنى المواقف الأكثر تشدداً في الإدارة الأمريكية والأكثر تطرفاً لصالح الكيان الصهيوني

وبالنظر إلى آلية اتخاذ القرار في الإدارة الأمريكية فإن الحزب يتميز بوجود طرف فيه يتبنى المسيحية الصهيونية فالأصولية المسيحية إحدى أعمدته، وهذا الطرف المسيحي - الصهيوني في الحزب الجمهوري يمارس تأثيراً في السياسات إلا أنه لا يملي إرادته كاملة ، لأن السياسة الأمريكية حصيلة مساومات وتوازنات بين مراكز الضغط والقوى في كل مرحلة ، وهذا بالطبع مع ثبات الخط العام لهذه السياسة .

وعقب أحداث ١١ سبتمبر الماضي لم يحدث أي تغيير يذكر على السياسات الأمريكية ؛ ففي أفغانستان تم الكشف عن وثيقة تثبت أن الولايات المتحدة تسعى منذ عام ١٩٩٨ إلى تغيير النظام الحاكم هناك ، لأن واشنطن بحاجة إلى مد أنبوب نفط يمر عبر جنوب الأراضي الأفغانية ولفهم ما الذي تغير على الولايات المتحدة ، علينا فهم الحالة السيكولوجية للمجتمع الأمريكي ، فالأمريكيون يعانون من مرض غطرسة القوة ، وهم يعتقدون بذلك أنهم يستطيعون أن يفعلوا ما يشاءون في أي وقت ، وبأي طريقة ، ويعتقدون أيضاً أنهم يعيشون في حصون منيعة، لأن المجتمع الأمريكي عبر تاريخه لم يقترب منه أحد، فأحداث الحادي عشر من سبتمبر أحدثت مشكلة في الوعي الأمريكي ؛ إذ شعر الأمريكيون لأول مرة أنهم عرضة للضربات وأن التكنولوجيا المتقدمة والدرع الصاروخي لا يحميهم، والأهم من ذلك أن الأمريكيين قد تعرضوا للإهانة في عقر دارهم.

وخلاصة الأمر أن المخططات والاستراتيجيات والمصالح الأمريكية لم يطرأ عليها أي تغيير بعد أحداث نيويورك وواشنطن، فما تغير الشعب الأمريكي وقيادته هو الوعي الجديد بأن التكنولوجيا لن تحميهم، والشعور الكبير بالاهانة التي أنتجت عاراً كبيراً لهم لا يمكن تجاوزه إلا بسفك الدماء في كل أنحاء العالم، فتحولت الولايات المتحدة إلى ممارسة حالة من الاستشراس في تحقيق مصالحها في العالم .

وثمة ما يؤكد أن أمريكا ستستغل أحداث واشنطن لتحقيق الأهداف المرسومة مسبقاً سواء في أفغانستان أو خارجها بوحشية وشراسة أكبر مما مضى .

موقف أمريكا من قضية القدس

شكلت القدس، جوهر القضية الفلسطينية، التي شكلت لب الصراع العربي الإسرائيلي،الذى استأثرت به الولايات المتحدة، بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي، وهذا يدفعنا لتتبع موقف الولايات المتحدة من قضية القدس، وأثر هذا الموقف على ما تقوم به إسرائيل في المدينة، وعلى مصيرها في مفاوضات السلام .

المرحلة الأولى ١٩٤٧-١٩٦٧

أسهمت الولايات المتحدة إسهاما كبيرا في استصدار قرار الأمم المتحدة رقم (١٨١/د-٢) فى ١٩٤٧/١١/٢٩، بعنوان حكومة فلسطين المقبلة، وذلك من خلال الضغط على العديد من الدول من أجل تأييد القرار،الذي يحدد مدينة القدس ككيان منفصل، خاضع لنظام دولي خاص، تتولى الأمم المتحدة الإشراف عليه وذلك من خلال مجلس وصاية يقوم بإدارته ولكن تطور الأحداث عام١٩٤٨م وما نتج عنها من احتلال العصابات الصهيونية لما يقارب ٧٧.٤%م من مساحة فلسطين، واحتلال الجزء الغربي الجديد من مدينة القدس، قد فرض واقعاً جديداً على المدينة وأدى إلى توجه جديد للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام والقدس بشكل خاص، حيث صوتت إلى جانب قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ في ١٩٤٨/١٢/١١م والذي يدعو إلى وحدة المدينة وتدويلها وتشكيل لجنة التوفيق الدولية وقد تقدمت الولايات المتحدة باعتبارها عضوا في لجنة التوفيق الدولية ١٩٤٩م باقتراح يطالب بإنشاء مجلس عربي-إسرائيلي مشترك لإدارة المدينة، وتعيين مفوض عام من قبل الأمم المتحدة لإدارة الأماكن المقدسة وهنا نلاحظ تراجع الولايات المتحدة عن فكرة تدويل المدينة، والدعوة إلى إبقاء المدينة موحدة، وتدويل الأماكن المقدسة فقط حيث قامت في

١٩٤٩/١٢/٩م بالتصويت ضد قرار الجمعية العامة رقم (٣٠٣)، والذي أكد على أن تضع القدس تحت نظام دولي دائم، وإعادة التأكيد على ما ورد في قرار التقسيم (١٨١/د-٢) بشأن إقامة كيان منفصل للقدس، تحت حكم دولي خاص تقوم على إدارته الأمم المتحدة، في حينه كانت إسرائيل تقوم بنقل مؤسساتها إلى القدس الغربية، وهذا يعني موافقة ضمنية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك والهدف الرئيس للولايات المتحدة في هذه المرحلة المبكرة للصراع العربي- الإسرائيلي كان العمل على حصر هذا النزاع في أضيق الحدود وذلك لمنع تدخل الدول الأخرى خوفا من المد الشيوعي، إذ قامت بالاشتراك مع فرنسا وتركيا بتأسيس لجنة التوفيق الفلسطينية لتحقيق الصلح بين الأطراف المتنازعة، ولكن خابت أمالها وحصرت هدفها في المحافظة على اتفاقيات الهدنة وتنفيذها تحت إشراف الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة كما عملت على المحافظة على الوضع القائم من خلال إصدارها للبيان الثلاثي في ١٩٥٠م مع كل من بريطانيا وفرنسا والذي يهدف للحفاظ على خطوط الهدنة وحمايتها وعدم خرقها، إلى جانب ذلك، الحفاظ على التوازن في ميزان التسلح بين العرب وإسرائيل كما حاولت الولايات المتحدة بعد ذلك استقطاب البلدان العربية إلى جانب المعسكر الغربي بأحلاف عسكرية بدأت بمشروع حلف بغداد، مع تقييد التأييد الأمريكي لإسرائيل إلا أن ذلك سرعان ما انهار مع ثورة عام ١٩٥٨م في العراق

وهذا أدى إلى تقارب أمريكي-إسرائيلي بشكل أكبر وخصوصا بعد هدوء الصراع على جبهة القتال بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، حيث فقد كل من الرئيس الأمريكي أيزنهاور ووزير خارجيته دالاس، الاهتمام بإيجاد حل للصراع، وأخذا بالتركيز على ملء الفراغ في الشرق الأوسط عن طريق مبدأ أيزنهاور فيما ارتكز موقف إدارة الرئيس كندي، والرئيس جونسون في الفترة ١٩٦١-١٩٦٧م، من تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي على أساس حل مشكلة اللاجئين وحقهم في العودة والتعويض (مشروع جونسون) مع ازدياد مكانة إسرائيل وأهميتها للولايات المتحدة في إطار سياستها تجاه المنطقة العربية، حيث قامت إدارة جونسون بتزويدها بأحدث أنواع الأسلحة الهجومية، فيما قامت حكومة كندي بتزويدها بأحدث أنواع الأسلحة الدفاعية.

المرحلة الثانية ١٩٦٧-١٩٩٣

لم تبد الإدارة الأمريكية موقفاً واضحاً عشية الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس، حيث غيب الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت ليندون جونسون في خطابه بتاريخ ١٩٦٧وضع القدس، الذي عرض فيه مشروعاً للسلام مؤلفاً من خمس نقاط، ومكتفياً بالإشارة للقدس قائلاً

يجب أن يكون هناك إدراك كافٍ بالمصالح الخاصة للأديان العظيمة في الأماكن المقدسة .

أما ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آرثر جولدبرج فقد كرر مبادئ مشروع جونسون للتسوية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٩٦٧، كما أن مشروع القرار الذي طرحه للجمعية العامة للتصويت عليه كان خالياً من أي إشارة لمستقبل المدينة المقدسة وهذا يدل على أن الولايات المتحدة ترفض عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧، فالمكاسب التي حققتها من جراء الحرب، لا يمكن التخلي عنها، وهذا يتوافق مع التصور الإسرائيلي .

وبدا الموقف الأمريكي جلياً تجاه القدس في الاحتجاج الذي سجلته الإدارة الأمريكية، حينما صدر إعلان عن وزارة الخارجية الأمريكية في صبيحة نفس اليوم الذي أعلنت فيه السلطات الإسرائيلية ضمها للجزء الشرقي من مدينة القدس بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٦٧، جاء فيه إن العمل الإداري المتسرع الذي اتخذ اليوم لا يمكن اعتبار أنه يتحكم بمستقبل الأماكن المقدسة أو بوضع القدس إن الولايات المتحدة لم تعتبر قط إن مثل هذه الأعمال الأحادية الجانب من قبل أي من دول المنطقة على إنها تتحكم أو تلغي موضوع تدويل القدس .

وضغطت أمريكا لمنع صدور إدانة لإسرائيل عن طريق الفيتو نتيجة الإجراءات الى قامت بها فى محاولة لتهويد القدس وقبل انتهاء فترة رئاسة الرئيس الأمريكي جونسون بفترة قصيرة في عام ١٩٦٨، كان برنامج الاستيطان الصهيوني في القدس في مراحله الأولى، صرح الرئيس جونسون قائلاً على الحكومات العربية أن تقنع إسرائيل والمجتمع الدولي أنها قد تخلت عن فكرة تدمير إسرائيل. ولكن بالمقابل فإن على إسرائيل أن تقنع جيرانها العرب والمجتمع الدولي أنه ليس لدى إسرائيل مخططات توسعية في مناطقهم ومن الملاحظ أيضاً بأن موقف الإدارة الأمريكية من ضم إسرائيل لمدينة القدس بدأ يتغير لصالح هذا الضم عندما صرح الرئيس جونسون في خطاب له بتاريخ ١٩٦٨ قائلاً أن أحداً لا يرغب أن يرى المدينة المقدسة مقسمة مرة أخرى، وعلى الأطراف أن يفكروا في حل يضمن مصالحهم ومصالح العالم كله في القدس.

وكانت الولايات المتحدة قد وافقت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والصادر بتاريخ ٢٢ تشرن الثاني ١٩٦٧ والداعي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة في حين امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ بتاريخ ٢١ أيار ١٩٦٨، الذي أكد على ما جاء في قراري الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ والداعي إسرائيل لإلغاء جميع الإجراءات التي اتخذتها وأن تمتنع عن اتخاذ أي

إجراء يعمل على تغيير وضع القدس .

واستمر الموقف الأمريكي في عهد إدارة نيسكون كامتداد لمواقف حكومة جونسون مبيناً وضع القدس في خطته التي أطلق عليها مشروع روجرز في خطاب له بتاريخ ١٩٦٩ قائلاً إن وضع القدس يمكن أن يتحدد فقط من خلال اتفاق الأطراف المعنية، وعلى وجه الخصوص إسرائيل والأردن أساسا، آخذين بالاعتبار مصالح دول أخرى في المنطقة والمجتمع الدولي ومع ذلك فنحن نؤيد مبادئ معينة نعتقد أنها سوف تقدم إطاراً عادلاً لتسوية القدس فنحن نؤمن بالذات بأن القدس يجب أن تكون مدينة موحدة ولا تكون فيها أية قيود على حركة الأفراد والسلع، بحيث تكون المدينة موحدة مفتوحة لكل الأشخاص من كل الأديان والجنسيات كما أن الترتيبات الإدارية للمدينة الموحدة يجب أن تأخذ باعتبارها مصالح كل سكانها والجماعات اليهودية والإسلامية والمسيحية، مع وجود دور لكل من إسرائيل والأردن في الحياة المدنية والاقتصادية والدينية للمدينة . وقد وافقت بعض الدول العربية على هذا المشروع، مما أدى إلى نتائج سلبية جدا على الواقع العربي، وخصوصا لأن هذا المشروع يربط وضع القدس بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذي يثير الجدل وذلك لاختلاف أطراف الصراع في تفسيره .

كما أيدت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن رقم ٢٩٨ الصادر بتاريخ ١٩٧١ بشأن وضع القدس، الذي أكد بطلان التصرفات التي قامت

بها إسرائيل لتغيير وضع القدس ومطالباً إياها بإلغاء كل الإجراءات التي اتخذتها في المدينة وكان موقف ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آنذاك، جورج بوش أن صرح أمام مجلس الأمن قائلاً أننا نأسف لفشل إسرائيل في احترام التزامها بميثاق جنيف الرابع وكذلك لأعمالها المخالفة لمضمون وروح هذا الميثاق.

واستمر موقف الولايات المتحدة هذا أيضاً في عهد الرئيس فورد الرافض للاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس وفي الحقيقة فإن وجود هذه المستوطنات إنما تعتبره الحكومة الأمريكية عائقاً في نجاح مفاوضات السلام النهائي والعادل ما بين إسرائيل وجاراتها.

واستمر الموقف السياسي تجاه القدس مشابهاً في عهد الرئيس جيمي كارتر ولكن مع اقتراب نهاية عهد إدارة كارتر تحولت السياسة الأمريكية تجاه القدس إلى موقف مشابه للموقف الإسرائيلي، حيث ركزت واشنطن على إبقاء مدينة القدس موحدة دون تقسيم، إذ عبر عن ذلك الرئيس كارتر بتاريخ ١٩٨٠، قائلا بالنسبة للقدس فنحن نؤمن بقوة إن القدس يجب أن تبقى موحدة مع توفير حرية الوصول للأماكن المقدسة لجميع الأديان، وأن وضع القدس يجب أن يتم تحديده من خلال المفاوضات لإحلال سلام دائم وشامل وجاء هذا الموقف بناء على ضعف الموقف العربي في تلك الفترة وخصوصاً بعد أن استطاعت إسرائيل تغييب قضية

القدس عن المناقشات والمفاوضات الجارية في كامب ديفيد .

وقد طرأ تغير واضح على السياسة الأمريكية تجاه القدس عندما أعلن المرشح للرئاسة وقتئذٍ رونالد ريجان أثناء حملته الانتخابية عام ١٩٨٠ أن مدينة القدس غير المجزأة تعني السيادة الإسرائيلية لهذه المدينة كما طرأ تغير أيضا على السياسة الأمريكية تجاه الاستيطان في عهد ولايته للولايات المتحدة عندما صرح في عام ١٩٨١ قائلاً إن المستوطنات غير ضرورية ولكنها ليست غير شرعية وتأكيداً لهذه السياسية صرح مساعد سكرتير البيت الأبيض ،أنا اختلف مع الإدارة الأمريكية السابقة عندما أشاروا إلى أن الاستيطان في الضفة الغربية غير قانوني فالمستوطنات في الضفة ليست غير قانونية – حتى ولا وفقاً لقرارات الأمم المتحدة التي جعلت من الضفة الغربية منطقة مفتوحة لجميع الناس عرباً ويهوداً على حد سواء من وجهة نظر الرئيس ريجان فإن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ليست غير قانونية، ولكنها أمر غير محبب واستفزازي.

وفيما يخص وضع القدس عندما تسلم الرئيس ريجان الإدارة الأمريكية رسمياً، فلم يتغير موقفه عن موقف أسلافه أما موقف الإدارة الأمريكية من قضية القدس في عهد الرئيس جورج بوش انطلق من البحث عن تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، حيث عبر عنه الرئيس بوش في ١٩٩٠/٣/٣١، برسالة بعثها إلى رئيس بلدية القدس اليهودي

تيدي كوليك جاء فيها يجب أن تقسم القدس ثانية، هكذا كانت وما تزال سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتلك سياستي.

ومع تسلم إسحاق شامير رئاسة الحكومة الإسرائيلية في سنة ١٩٩٠، قامت الحكومة الإسرائيلية بتكثيف عملية الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية، متجاهلة بذلك دعوة وزير الخارجية الأمريكية لها، بصورة علنية للمرة الأولى، للإعلان بوضوح أنها لن تقيم مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة، ولن توطن المهاجرين الجدد في المستوطنات القائمة هناك، وتجاهلت أيضا تصريح الرئيس الأمريكي بوش، بصدد استمرار إدارته في موقفها من القدس، القائل بأن وضعها النهائي يتقرر فقط في مفاوضات مستقبلية ومن الملاحظ بأن هذا الموقف الجديد من قبل الرئيس بوش يظهر بأنه ضد الاستيطان، ولكنه في جوهره يحمل الاعتراف بالمستوطنات القائمة كأمر واقع. وهنا يكمن الخطر في موقف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الذي سرعان ما تبين بأنه موقف مؤقت، إذ قامت الولايات المتحدة باستخدام حق النقض الفيتو في مايو ١٩٩٠، لإسقاط مشروع قرار لمجلس الأمن يعتبر المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس غير شرعية وتبين ذلك أيضا فيما بعد حين صرح الرئيس بوش مرة أخرى تجاه وضع القدس بتاريخ ١٩٩٢ قائلاً دعني أقول: إن القدس تبقى دون تغيير، يجب عدم تقسيمها أبداً،

وتحديد وضعها النهائي عن طريق المفاوضات.

المرحلة الثالثة ١٩٩٣- وحتى الآن

طرأ تطور خطير على الموقف من قضية القدس خلال إدارة الرئيس كلينتون Clinton الذي تولى السلطة في كانون الثاني ١٩٩٣-٢٠٠٠، إذ وعد خلال حملته الانتخابية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقال في تصريح له خلال مقابلة إعلامية أثناء الحملة الانتخابية أنه ما زال يعتبر أن القدس هي عاصمة إسرائيل، وأنها يجب أن تظل مدينة غير مجزأة، لكنني أعتقد بأن التوقيت هو العنصر الحقيقي. إن نقل سفارتنا إلى هناك، بينما المفاوضات جارية، قد يخل بتقدم العملية السلمية بطريقة تهزم الهدف الذي نسعى إليه كما طرأ أيضا موقف خطير من الاستيطان زمن هذه الإدارة، حيث لم تول إدارة كلينتون أية معارضة لمصادرة الأراضي والنشاطات الاستيطانية في القدس الشرقية ورفضت أن تصف الاستمرار ببناء المستوطنات في القدس الشرقية على أنه عمل أحادي الجانب، كما كانت تصفه الإدارات الأمريكية السابقة بل ذهب الموقف الأمريكي إلى أبعد من ذلك بتأييدها لتوسيع المستوطنات القائمة لتتوافق مع النمو الطبيعي للمستوطنين، حسب إدعاء الإدارة الأمريكية، الذي عبر عنه مساعد وزير الخارجية، إدوارد دجرجيان ، أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في الشرق

الأوسط، بقوله يوجد سماح في سياسة الولايات المتحدة ليس للتوسع بل لاستمرار النشاطات الاستيطانية في المستوطنات القائمة وهذا بطبيعة الحال وفقاً للنمو الطبيعي للسكان ووفقاً للحاجات الضرورية الفورية في تلك المستوطنات.

هذا الضوء الأخضر لإسرائيل في سياسة الضم الفعلي لمدينة القدس ازدادت حدته في أعقاب اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر ١٩٩٣ وقد صرح مسئولون في الإدارة يقولون بأن بناء المستوطنات وما يتصل بها من مصادرة الأراضي في القدس الشرقية لا ينبغي أن تعالج من قبل مجلس الأمن، وإنما ضمن الاهتمامات الثنائية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وجددت إدارة كلينتون دفاعها عن سياسة دعم النمو الطبيعي لسكان المستوطنات ، ولكن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أشار إلى أن النشاط الاستيطاني في الماضي أوجد قدرا كبيرا من التوتر ولقد كان عامل تعقيد في الشرق الأوسط، وفي العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين وغيرهم. ونحن نعتقد يقينا أن هذا صحيح وأعتقد أنه من الصحيح أيضا ان إسرائيل والفلسطينيين قد قرروا حل هذه القضية ، وكان من الممكن، في إطار محادثات الوضع النهائي حتى إنه متروك لهم الآن حل هذه المشكلة، لكنّه كان مسألة توتّر وتعقيد في الماضي.

ونبع هذا الموقف الأمريكي نتيجة غياب الاتحاد السوفيتي كقطب دولي

عن الساحة الدولية، بحيث أصبحت الولايات المتحدة القطب الوحيد في العالم وتستطيع فرض سياستها العالمية دون منازع، هذا إلى جانب تفريغ القضية الفلسطينية من محتواها القومي في مفاوضات السلام وتحويلها إلى قضية قطرية تهم الفلسطينيين وحدهم وذلك حين نقضت الدول العربية التزامها الأدبي تجاه القضية الفلسطينية، حيث لم يكن هذا الالتزام منذ كامب ديفيد أكثر من دعم معنوي للفلسطينيين، وبالتالي جاءت مفاوضات السلام واتفاقية أوسلو لتحرر الدول العربية أكثر من ذي قبل من عبء القضية الفلسطينية .

وبلغ الموقف الأمريكي قمة تطوره السلبي بعد اتفاقية أوسلو ما بين منظمة التحرير وإسرائيل في أيلول ١٩٩٣، وذلك من خلال موقف المسئولين الأمريكيين الذي يقولون إن مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في القدس الشرقية، لا يجب معالجته في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن بل هو من اختصاص إسرائيل والسلطة الفلسطينية وعملت الإدارة الأمريكية بقوة لتحييد الأمم المتحدة ومنظماتها في ما يخص القضية الفلسطينية، فعارضت بشدة القرارات والبيانات التي تصدر عن الأمم المتحدة التي تتناول وضع القدس النهائي والمستوطنات والسيادة عليها. حتى بلغ الموقف الأمريكي على لسان ممثلة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سابقاً، مادلين اولبرايت ، التي لا تؤيد وصف الأراضي التي

احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ بأنها أرض فلسطينية محتلة، لأن هذه اللغة قد تفسر على أنها تعني السيادة.

وفي اجتماعه مع المنظمات اليهودية في أمريكا ١٩٩٤ أكد نائب الرئيس الأمريكي آل جور موقف إدارة كلينتون والتي تعترف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل وموقف الولايات المتحدة من عدم استعمالها للفيتو في قرار مجلس الأمن الذي يدين إسرائيل بالمذبحة الإسرائيلية في الحرم الإبراهيمي خلال فبراير من العام نفسه وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على جزء من قرار مجلس الأمن هذا الجزء من القرار الذي أشار إلى أن القدس الشرقية هي أرض محتلة، لأن ذلك كان قد يعيق استئناف المفاوضات، وأنه لو كان ذلك الجزء من القرار الذي أشار إلى القدس الشرقية في صلب القرار وليس جزء من مقدمته لاستعملت الولايات المتحدة في هذه الحالة الفيتو، بدلاً من الامتناع عن التصويت هذا الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل سياسياً، رافقه دعم مادي أيضاً كان له دور في بناء دولة إسرائيل، وفي احتلالها لبقية فلسطين والأراضي العربية عام ١٩٦٧ ومثال على ذلك فقد بلغ حجم ما حصلت عليه إسرائيل من معونات أمريكية في الفترة ١٩٤٨ ـ١٩٨٥ ما مجموعه (٣٢.٤) مليار دولار، في الحين الذي حصلت فيه دول قارة أمريكا الجنوبية مجتمعة من معونات أمريكية تبلغ في مجموعها (٢١.٣)

مليار دولار، ودول قارة أفريقيا ما مجموعه (١٦.٣) مليار دولار خلال تلك الفترة وقبيل انتهاء فترة ولاية كلينتون الثانية في عام ٢٠٠٠ عقدت جولة من المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي في كامب ديفيد وبرعاية أمريكية استمرت لأسابيع، وبضغوط أمريكية وإسرائيلية شديدة على المفاوض الفلسطيني، رفض الجانب الفلسطيني التنازل عن القدس الشرقية واعتبار بعض توسعات القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة على كامل مساحة الضفة و قطاع غزة. وكان ذلك من المقدمات التي هيأت لشرارة انتفاضة الأقصى والتي اندلعت شرارتها الأولى من ساحات الأقصى الشريف وبعيد ذلك بأشهر قليلة وصل جورج بوش الابن إلى السلطة في الولايات المتحدة، الذي عبر وزير خارجيته كولن باول عن موقف الإدارة الأمريكية الجديدة في خطاب له أمام لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب بتاريخ ٢٠٠١/٣/٨، حيث رد على سؤال أحد الأعضاء فيما إذا كانت الإدارة الجديدة ستفي بتعهد بوش الابن خلال حملته الانتخابية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، بقوله:إن الالتزام بنقل السفارة إلى عاصمة إسرائيل، التي هي القدس، ما زال قائماً كما استطرد قائلاً بأن الإدارة لم تبدأ بعد بعملية نقل السفارة على النحو الذي تعهد به بوش خلال الحملة الانتخابية بأن ينقل السفارة فور تسلمه الحكم وأضاف بأن الوضع المتأزم الراهن قد يؤجل ذلك، فنحن لم نتخذ أية خطوات حتى الآن، وذلك

في ضوء الوضع الصعب القائم حالياً، وسنواصل البحث عن الطريقة التي سنقوم بنقل السفارة بها وإثر ذلك خرج الناطق باسم الخارجية الأمريكية، ريتشارد باوتشر لتخفيف حدة ما صرح به وزير الخارجية كولن باول، حيث قال أمام الصحفيين بأنه لم يحدث أي تغيير في السياسة الأمريكية المعتمدة إزاء القدس، وبأن واشنطن مازالت تعتقد بأن وضع القدس هو موضوع تعهد الطرفان بالتفاوض عليه، وحاول تبرير ما بدر من وزير الخارجية في الكونجرس بأنه قول غير مقصود، وبأنه جاء نتيجة ضغط الكونجرس عليه، وبأن ذلك لم يكن غير وصف للوضع الفعلي القائم حالياً.

وقد توج انحياز هذه الإدارة إلى جانب إسرائيل عندما قام بوش الابن بالتوقيع على قرار للكونجرس الأمريكي باعتبار القدس الموحدة بشقيها المحتل عام ١٩٤٨ والمحتل عام ١٩٦٧ العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل وذلك يوم الاثنين في ٢٠٠٢/٩/٣٠ولتخفيف حدة رد الفعل العربي على هذا الإجراء غير المسبوق قال الرئيس الأمريكي جورج بوش إن البند ٢١٤ المتعلق بالقدس في قانون العلاقات الخارجية الجديد الذي قام بتوقيعه أمس يتعارض بطريقة غير مقبولة مع سلطات الرئيس الدستورية بشأن السياسة الخارجية للأمة والإشراف على الشق التنفيذي، وأكد أن سياسة بلاده بشأن القدس لم تتغير رغم توقيعه على

القانون المشار إليه. وركز على أن قضية القدس حلها يتم في إطار مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أكد في رسالة للنواب الأمريكيين أرفقها بنص القانون أنه يحتفظ بحق تجاهل بعض بنوده التي تخالف مسؤوليته في السياسة الخارجية.

وقد ركزت إدارة بوش الابن على الشق الأمني من الصراع العربي الإسرائيلي ولإخماد الانتفاضة الفلسطينية، فقد أرسل رئيس جهاز المخابرات الأمريكية (CIA) إلى المنطقة، لإقامة اتفاقات أمنية إسرائيلية ـ فلسطينية، وتأجيل التفاوض السياسي إلى ما بعد وقف الانتفاضة وفرض الأمر الواقع الإسرائيلي وقد كانت خريطة الطريق التي قامت إدارة بوش بإصدارها في نيسان ٢٠٠٣ قد حددت فيها الأسس لاتفاق الوضع النهائي، وإقامة دولتين. و تطالب الخطة الحكومة الإسرائيلية بوقف التوسع الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي للسكن. وفي ١٤نيسان٢٠٠٤ وفي رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون من بوش يقول، في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، وضمن ذلك مراكز السكان الإسرائيلية الرئيسية الحالية، من غير الواقعي والمتوقع بأن نتيجة مفاوضات الوضع النهائي ستكون عودة كاملة وتامة إلى خط الهدنة لعام١٩٤٩،وجميع الجهود السابقة للتفاوض على حل الدولتين قد توصلت إلى نفس الاستنتاج.

وخطورة هذه التفاهمات بين الولايات المتحدة وإسرائيل والتي لم يسبق لها مثيل، تكمن في موافقة الولايات المتحدة لسياسة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في القدس الشرقية وفي أماكن أخرى وهذا التواطؤ وانخراطه في هذه السياسة علامات أخرى على تحول كبير في سياسة الولايات المتحدة، التي كانت حتى إدارة جيمي كارتر ترى أن جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية، غير شرعية وتشكل انتهاكا لاتفاقيه جنيف الرابعة.

الدولة الفلسطينية

عقب أحداث ١١ أيلول في الولايات المتحدة برزت أصوات أمريكية وأوروبية تتحدث عن الدولة الفلسطينية فهل هذا يشير إلى تغيير في السياسات الدولية؟

تم عقد مؤتمر كامب ديفيد برعاية الرئيس الأمريكي في عام ٢٠٠٠، وكان مقرراً أن يتم خلاله بحث كافة القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية فتم بحث قضايا الدولة ، واللاجئين ، والانسحاب والقدس، ، والتوقف عند أمر واحد فقط وهو طرح إسرائيلي شاذ لم يكن في حسابات أي من الأطراف وهو بخصوص المسجد الأقصى، حيث فوجئ الجميع بالطرح الإسرائيلي سيادة فلسطينية فوق المسجد وإسرائيلية أسفله.

ولقد كان كلينتون يأمل فى التوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية

قبل انتهاء ولايته، وباراك كان كذلك أيضاً، وكانت كافة التجاوبات الإسرائيلية مع مطالب الفلسطينيين بمثابة مقايضات، فما حصل عليه الجانب الفلسطيني في كامب ديفيد كان أمرين الأول هو حق عودة اللاجئين ، والثاني هو القدس والمسجد الأقصى.

وبعد كامب ديفيد اندلعت انتفاضة الأقصى بعد زيارة شارون إلى الحرم القدسي والتي كانت ترمي إلى محاولة التأكيد على أن القدس يهودية من الجانب الصهيوني وفي تلك الفترة تحول الإعلام الأمريكي إلى تبني المواقف الصهيونية بشأن المسجد الأقصى، فكان الإعلام الأمريكي يستخدم تعبير جبل الهيكل للإشارة إلى الحرم القدسي، أي أنه يتبنى المقولة الإسرائيلية .

وبعد كامب ديفيد حاولت الولايات المتحدة إنقاذ مسيرة التسوية من خلال مؤتمر طابا وذلك في محاولة أخيرة لفرض ما يتم التوصل إليه على الرئيس الجديد، وإضافة لذلك فقد طرح كلينتون مبادرة جديدة على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كشف عنها في الثامن من يناير عام ٢٠٠١ وتضمنت المبادرة تأسيس دولة في فلسطين مع حدود آمنة من جهة الأردن ؛ مع مراعاة الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية في وادي الأردن، وبالنسبة للقدس تضمنت مبادرة كلينتون أن تكون المدينة المقدسة عاصمة لدولتين،ويتبين من هذا أن مسألة الدولة الفلسطينية كانت واردة في السياسة الأمريكية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر .

أما الأمر الذي فاجأ النظام الدولي بما فيه الحكومة الأمريكية والكيان الصهيوني فهو اندلاع انتفاضة الأقصى وهبة الشعب الفلسطيني لمواجهة الإرهاب الإسرائيلي ؛ فقد فتحت هذه الانتفاضة باباً جديداً في رسم خريطة مختلفة عما كان في السابق.

ثم جرت الانتخابات الأمريكية، وفاز جورج بوش والذى كان يعلن دائما ان الدولة الفلسطينية سيتم إعلان قيامها عام ٢٠٠٥ ولكن لم يتم ذلك حتى الآن وخلاصة الأمر إن الاعتراف بضرورة تأسيس الدولة الفلسطينية على سلم أولوياته، لكن أحداث ١١ سبتمبر قلبت مفهوم الأمن الأمريكي ، وكانت فاصلة جداً، فالولايات المتحدة لم تتعرض لتهديد أمني داخلي حقيقي منذ تأسيسها وحتى الآن بما في ذلك أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية كما حدث في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ولقد صنعت أحداث واشنطن ونيويورك أكبر صدمة أمريكية ، وفي مركزين هما الأهم سياسياً واقتصادياً أما التساؤل لماذا أيدت الولايات المتحدة مؤخراً قيام دولة فلسطينية، فإن الأمر الواضح أن سبب ذلك يعود إلى سعي واشنطن إلى تأييد الرأي العام العربي والإسلامي ؛ كونها تتقدم لعمل عسكري ، وهذا ما حدث في حرب الخليج عندما تحالفت أمريكا مع دول عربية لإضفاء الشرعية على هجومها الذي استهدف العراق .

أي أن أمريكا وأوروبا تحاولان احتواء الرأي العام العربي والإسلامي

، وكذلك لإيجاد المبرر الكافي بالنسبة للدول العربية حتى يمنحوا تأييدهم للحملة الأمريكية، فأمريكا تعلم أن القضية الفلسطينية هي قضية مركزية لدى كل العرب والمسلمين ، إلا أن الأمر المهم أن الموقف الأمريكي الأخير المؤيد القيام دولة فلسطينية ولا يعبر عن توجه حقيقي ، بل هو آني ولحظي فقط .

مستقبل القضية الفلسطينية :

ما هو مستقبل القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي ، وخاصة في ظل وثيقة بيريز قريع التي كشف عنها مؤخراً؟

لقد بدأت الولايات المتحدة تفكر بمنطق سياسي أكثر واقعية بعد أحداث واشنطن ونيويورك، وقد اكتشف الأمريكيون الآن أن قضية فلسطين لا تزال مبرراً مشروعاً لدى الجماهير العربية للقيام بأي أعمال ضد الكيان الصهيوني والولايات المتحدة ، وكان خطاب ابن لادن والدكتور الظواهري وتنظيم القاعدة عقب أحداث نيويورك وواشنطن بشأن القدس وفلسطين واضحاً، واستقطب تعاطفاً هائلاً في الشارعين العربي والإسلامي، بل رحبت بعض القيادات الفلسطينية المحسوبة على خط التسوية بهذه الخطابات أيضاً، واكتشفت الولايات المتحدة أن هذا الأمر خطير ؛ فكان لا بد من فكرةٍ ما بخصوص القضية الفلسطينية لإفقاد ابن لادن وتنظيمه ورقة القضية الفلسطينية وهي الورقة التي لها

البعد الديني والعاطفي والفكري والسياسي والإنساني والحقوقي .

من هنا اتجه الحزب الجمهوري لتبني ما توصل له الحزب الديمقراطي سابقاً فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية .

وكذلك فإن الأوروبيين في بيانهم أيدوا قيام دولة فلسطينية لإفقاد أي حركة عربية أو إسلامية أو غيرها ورقة قوية، وهي القضية الفلسطينية التي تحرك الشارع العربي والإسلامي ، لذا فإن حجم التغير الحاصل بعد هجمات سبتمبر على صعيد النظام الدولي ينعكس على القضية الفلسطينية بشكل مباشر.

نحن أمام ثلاثة عوامل متغيرة في هذا الصدد هي : العامل الإسرائيلي ، والدولي والفلسطيني ، فالعامل الدولي يتجه لتحقيق شيء ما، والجانب الإسرائيلي لديه مشكلة في أن شارون الذي يتزعم الليكود الإسرائيلي المتطرف والذي يرفض فكرة الدولة الفلسطينية قد قبل المبدأ الآن ، وهو ما حصل لدى حزب العمل في السابق في الفترة التي أعقبت عام ١٩٨٨، وعليه فإن الموقف الإسرائيلي يتلخص في أن ثمة توجهات حاسمة لدى حزب العمل وعند قطاعات من حزب الليكود ، وعند الأكاديميين الإسرائيليين أيضاً تولدت القناعة بالحاجة لدولة فلسطينية مستقلة ويبقى الاختلاف في الدور الوظيفي لهذه الدول في الفكر الإسرائيلي والأمريكي عنه في الفكر العربي والإسلامي .

أما الجانب الفلسطيني فلديه الآن فرصة تاريخية حيث إن الولايات

المتحدة تحاول أن تعمل بالمقايضة بين سكوت العالم العربي عن حربها على ما تسميه الإرهاب مقابل التقدم في القضية الفلسطينية ، وهذه المقايضة بطبيعة الحال غير عادلة والفلسطينيون اليوم أمام خيارين أولهما الرهان على الموقف الأمريكي والأوروبي ، وهو موقف محكوم بالسقف الإسرائيلي ، وثانيهما الاعتماد على الورقة الجديدة التي امتلكها الموقف الفلسطيني والتي لم يكن يمتلكها من قبل ، وهي المقاومة التي تهز البنية الأمنية للاحتلال وهي أقوى من الثورة الفلسطينية وأقوى من انتفاضة عام ١٩٨٧ بحكم وجود قيادة ميدانية واحدة لهذه الانتفاضة الأخيرة وهذه المقاومة .